التناسق فى الاتجاهات العامة

ضرورى لتناسق الحياة

لحضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا

تبدو فى حياتنا العامة وفى تشريعاتنا وتصرفاتنا مفارقات لارابطة بينها تؤدى بطبيعتها إلى الارتباك فى نموها الاجتماعى والاقتصادى والعقلى والاختلال فى اتجاهاتنا الحيوية كالجهاز الذى يسير كل جزء منه فى اتجاه مضاد أو غير منسجم مع اتجاه الأجزاء الأخرى . ويرجع ذلك إلى أسباب منها :

(أولا) سياسة الارتجال التى نسير عليها حتى فى أعظم الشؤون ، ونواجه بها الطوارئ عند تحولها إلى أزمة لا قبل ذلك ، فلا تعود لدينا الفرصة الكافية للتفكير السليم ، وعندئذ نلجأ إلى أقرب الحلول ، ونواجه كل مشكلة على حدة ، فلا نعنى ولا نستطيع أن نعنى بالتناسق والانسجام بين هذه الحلول .

(ثانيا) سياسة النقل عن الشعوب الأخرى التى تختلف ظروفها عن ظروفنا — وبخاصة فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية — وياليتنا حين ننقل عن هذه الأمم نلاحظ التطور التاريخى للتشريع أو للإجراء الذى ننقله ، أو نحاول تطبيقه على تشريعاتنا وإجراءاتنا الراهنة وتحقيق التناسق بين الموجود والمنقول ، حتى لايقع الاصطدام بينهما بعد خطوات .

وتحضرنى بهذه المناسبة عدة أمثلة لهذه المفارقات أستعرضها فيما يلى :

المثال الأول : علاوة الغلاء التى قررت لبعض الموظفين وحرم منها بعضهم على أساس الزواج وعدد الأولاد . فقد سمع بعض من كان بيدهم تقرير هذه العلاوة أن بعض الأمم الأوربية تعنى بالأسرة وتشجع عليها وتفرض الضرائب على العزاب لتشجع بها المتزوجين وذوى الأولاد ، فآثروا أن يأخذوا بهذا الاتجاه فى تقرير علاوة الغلاء ؛ وشجعهم على هذا استحسان بعض الكتاب هنا لهذه الخطة من المفتونين بكل جديد ولو لم يتفق مع ظروفنا الخاصة . ونسى هؤلاء وهؤلاء أن لمصر ظروفا تختلف عن ظروف تلك الأمم . ظروفا اقتصادية واجتماعية وتاريخية يستحيل إغفالها .

فما الذى أراده هؤلاء وهؤلاء من تقرير العلاوة للمتزوجين وحدهم وذوى الأبناء ؟ هل أرادوا التشجيع على الإكثار من النسل ؟ هل أرادوا الحض على الزواج ؟ هل أرادوا عقوبة الذين لم يتزوجوا ولم يلدوا ؟ .

إن بعض الأمم تحاول الاكثار من النسل ، ما لأنها ذات نزعة دكتاتورية تحاول الفتح والغلب ، فتعد نفسها للحرب وتكثر من الجنود والعمال ستعدادا لليوم الموعود كما صنعت المانيا وإيطاليا واليابان . وإما أنها دول استعمارية ذات مستعمرات شاسعة تريد لها مستعمرين من أبنائها فهى تشجع على الاكثار من النسل لأداء هذه الوظيفة كما تصنع انجلترا. وإما أنها دول يتناقص عدد سكانها ويهددها هذا التناقص بالفشل فى الصراع العالمى كما حدث لفرنسا ، فهى تشجع النسل الآن للتفادى من تكرار الكارثة .

ومصر ليست دولة ديكتاتورية ولا مطامع لها . وليست دولة استعمارية ذات أملاك مترامية الأطراف . وليست دولة يتناقص تعدادها وتزيد رقعتها على سكانها .

بل إن مصر على العكس من ذلك كله يتزايد سكانها بنسبة مروعة لاتتفق مع ازدياد الثروة ، وقد كتب الدكتور "كليلاند" بحثا دقيقا أثبت فيه أن موارد مصر لا تتسع لأكثر من اثنى عشر مليونا من السكان يعيشون عيشة معقولة وأن هناك أربعة ملايين زائدين عن طاقة مصر الاقتصادية وأن من الواجب المحافظة على تعداد معين للسكان بأية وسيلة من الوسائل .

وهذا كله من ناحية واحدة أما الناحية الأخرى فهى وضع الأسرة الاجتماعى والتاريخى والدينى فى مصر . فنظام العائل الواحد غير موجود فى الأسرة الأوربية إذ يتعدد العائلون فى الأسرة الوحدة ، ولا يلزم عائل واحد بالانفاق على الأقارب إلا فى دائرة محدودة ، بينما يلزم العائل المصرى بالانفاق على الأخوة والأخوات والوالد والوالدة وأجدوأجدة والعم والعمة والخال والخالة ... إلى آخر هذه الشبكة من الأقارب . يلزمه بذلك العرف الاجتماعى والوراثة التاريخية ، كما يلزمه الدين والتشريع !

وعجيب ممن يقررون علاوة أبناء للمتزوجين وذوى الأبناء وحدهم أن يغفلوا هذا كله . عجيب ألا يعلموا أن معظم الشبان الذين لايتزوجون إنما هم جنود مجهولون يضحون بلذتهم وسعادتهم لكفالة أقارب وقريبات فليس من العدل فرض عقوبة جديدة عليهم بحرمانهم من العلاوة . عجيب ألا يعلموا أن قانون الأحوال الشخصية يلزمهم بالانفاق على أقاربهم ويخول لهؤلاء أن يتقدموا إلى القضاء طالبين تقرير نفقة لهم بحكم القانون فيقررها !

وكان المطلوب لايجاد التناسق العام بين التشريعات أن يلغى هذا النص من قانون الأحوال الشخصية على الأقل ! إذا لم يستطع المسؤلون أن يلغوا الأوضاع الاجتماعية والوراثة التاريخية . وكان مطلوبا من أولئك الكتاب المفتونين بكل جديد أن يفكروا فى جميع هذه الظروف. ولكن الجميع فتنوا بالظواهر وغرهم البريق فكانت هذه المفارقة العجيبة التى يجب العمل على إزالتها .

المثال الثانى : تنفق خزانة الدولة مبالغ طائلة على شق شوارع جديدة فى العاصمة وسواها من المدن تارة بقصد التجميل وتارة بقصد التنفيس عن الأحياء المكتظة وإدخال الشمس والهواء إلى بيوتها المتراكمة المبانى المحبوسة الهواء وتارة لتسهيل حركة المرور وذلك كله طبيعى ومفهوم ومن واجب السلطات أن تقوم به ضمانا للصحة العامة وتربية للذوق وتنسيقا للمدن وتنظيما للمواصلات .

ولكن هذه السلطات نفسها تترك أحياء جديدة تنشأ ضيقة المسالك مكتظة المبانى محتبسة الهواء مسدودة المنافذ كالتى هدمتها من قبل وأنفقت على هدمها وشق الطرقات فيما بينها مبالغ باهظة !

ومثل ذلك ما تصنعه من هدم بعض الأكواخ والعشش التى تؤوى كثيرا من الطبقات المنحطة وتعد مباءة للمرض والجريمة، ثم تدع سواها ينشأ فى جهات أخرى على نفس النظام وبنفس القذارة ولنفس الأغراض .

ثم تتكرر النفقات حين يبدو هذه السلطات أن تهدم ما بنى من جديد وأن تشق شوارع فى الأحياء التى نشأت على النسق القديم وهكذا كالساقية الدائبة الدوران !

ولا شك فى أن هذا إسراف منشؤه عدم وجود سياسة ثابتة للهدم والبناء، وعدم وضع تصميم أساسى لكل مدينة يلزم السكان بالمحافظة عليه فى كل ما يبنون، والمحافظة على الطراز الذى يختار لكل مدينة حتى لا تقع الفوضى فى العمارة، تلك الفوضى التى نشاهدها فى القاهرة فتذكرنا بفوضى الأزياء، ولا سيما فى الشوارع التى أنشئت حديثا كشارع فاروق وشارع الخليج بعد توسيع بعض أجزائه .

إن العمارة تعبير عن شخصية الشعب، فهل من يد لنا على شخصية الشعب المصرى فى عمائره ومبانيه ؟ أهو شعب فرعونى أم عربى أم تركى أم فارسى أم أوربى أم أمريكى ؟

لو أردنا أن نستخلص شخصية الشعب المصرى من عمارته لوجدناها شخصية ضائعة لا خصائص لها ولا مميزات كالأزياء المختلفة التى نشكو منها وليست وحدها موضع الشكوى فلا فرق فى الحقيقة بين الأزياء فى الملابس والأزياء فى العمارة ، فكل فوضى فيها دليل على فوضى فى الشخصية وفى القومية، بل دليل على الانحلال !

ولا حيلة لنا فيما مضى ، ولكننا — ولا شك — نملك أمر المستقبل حين نريد أن نسيطر عليه ، فمن الواجب أن تقوم هيئة تسيطر على تخطيط المدن وتخطيط القرى الحديثة كالتى اقترحها الأستاذ مريت بك بطرس غالى فى كتابه " سياسة الغد " باسم " المعهد الوطنى للبناء والتجديد " تكون مهمته كما حددها هى : (أولا) البحث العام فى شئون المسكن الريفى والمدنى ، (ثانيا) درس المسائل الاجتماعية المتعلقة بها ، (ثالثا) وضع

مشروعات البناء والتخطيط فى المدن والقرى والمراكز الصناعية ، (رابعا) القيام بعملية البناء والتجديد ، (خامسا) الرقابة على المساكن الجديدة والمجددة والقديمة بوجه عام ، (سادسا) إدارة العمارات والمساكن المخصصة للعمال والطبقات غير المتيسرة فى المدن والمراكز الصناعية.

فإذا لم يتم ذلك فلا أقل من وجود هيئة حكومية تنفذ قانونا يوضع للمبانى التى تنشأ حديثا فى كل حى من الأحياء كما يقترح الدكتور حافظ عفيفى باشا فى كتابه " على هامش السياسة " إذ يرى : أن تعدل جميع القوانين الخاصة بتخطيط المدن أو بنزع الملكية بحيث تتسع القوانين الجديدة لتطبيق جميع الأساليب والمبادئ الحديثة التى تأخذ بها جميع البلاد المتمدنة فى هذا الشأن سواء أكانت خاصة بعرض الشوارع تسهيلا للمرور أو توفيرا للضوء والشمس أم كانت خاصة بالحد الأقصى لارتفاع المنازل التى تبنى عليها . مع ضرورة إشراف مصلحة حكومية مختصة على رسوم هذه المبانى للتأكد من استيفائها لجميع الشرائط الصحية. إلى غير ذلك مما تشترطه الآن جميع البلاد فى مثل هذه الحالة من الشروط . كذلك يجب أن يشمل هذ القانون القيود اللازمة لاشتراط طراز معين لواجهة المنازل التى تبنى فى ميدان أو شارع بالذات . والغرض من هذا هو ضرورة الاحتفاظ بشخصية مدننا وعدم تحولها بسرعة إلى قرى أجنبية فقيرة فى ذوقها وفى طراز مبانيها ، وأن تحتفظ إدارة المدينة بحقها فى تخصيص مناطق السكن الهادئ الذى يحرم فيه بناء الأسواق والدكاكين والمناطق الأخرى التى تخصص للتجارة والتى يصرح فيها بفتح المحلات التجارية . كذلك يجب أن تشترط نسبة معينة لما يجب أن يبنى من الأرض وما يجب أن يترك فيها فضاء لإدخال الهواء والشمس . وهذا شرط أساسى يجب أن يراعى فى مناطق المنازل الصغيرة (الفيلات) وفى مناطق المبانى العالية ذات الشقق الكثيرة التى يجب أن تكون لها منافذ على واجهات أربع وهو ما لا يراعى الآن .

المثال الثالث : فى المشكلة الخالدة التى تتجدد كل عام عند بدء العام الدراسى ، وقوامها أن التلاميذ الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية لا يجدون لهم مقاعد فى المرحلة الثانية سواء كانت فى المدارس الثانوية أو المدارس الصناعية والفنية . وأن الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية لا يجدون لهم مقاعد فى الجامعة أو لا يجدون لهم مقاعد فى الكليات التى أعدوا أنفسهم لها فيما يسمى " السنة التوجيهية " .

وليست هذه مشكلة حديثة فهى تتجدد فى كل عام منذ أكثر من خمس عشرة سنة . أى منذ أن أصبحت سياسة التعليم فى أيد مصرية — وهذا ما يؤسف له — وتدخلت عدة أسباب فى هذه الفوضى التى لا يعلم إلا الله متى تقف عند حد ، وكان السبب الرئيسى فيها أن ليست للتعليم سياسة ثابتة وأن المدارس تنشأ حسب الضغط الوقتى كل عام بدون احتياط للعاقبة وبدون نظر إلى مستقبل من ستخرجهم هذه المدارس وأين يذهبون بعد إنهاء دراستهم فيها.

ومن هنا نسمع فى كل سنة أن كليات الجامعة تشترط تارة نسبة خاصة من الدرجات تحرم من لم يحصلوا عليها أن يتموا تعليمهم فيها، وتارة تقتصر على عدد معين من الحاصلين على هذه الدرجات لأن معاملها لا تتسع لسواهم وتارة تفكر فى رفع قيمة المصروفات تضييقا للدائرة من يتقدمون اليها.

والعلة واحدة وهى الارتجال وعدم التناسق بين سعة معاهد كل مرحلة بالقياس إلى سعة معاهد المرحلة التالية، وتوزيع الميزانية توزيعا عادلا متناسبا بين هذه المراحل جميعا.

ولا نريد أن نتحدث عن سياسة الارتجال فى برامج التعليم وفى شؤون البعثات العلمية وفى كل مسائل التعليم فقد يستطيع مجلس التعليم الأعلى أن يعنى بهذه المسائل جميعا، وأن يعمل على تنسيقها وتحقيق الانسجام فيها، فلا يقتصر على بحث كل مشكلة بمفردها، إذ أن بحث هذه المشاكل على هذه الصورة تستطيع أن تقوم به هيئة فى وزارة المعارف كهيئة البحوث الفنية مثلا. وإنما وظيفة مجلس التعليم الأعلى أن يكفل التناسق والانسجام بين الاتجاهات العامة والسياسة العليا للتعليم.

* * *

هذه نماذج ثلاثة لانعدام التناسق فى الاتجاهات العامة، ولو شئنا أن نمضى فى سرد النماذج لوجدناها فى كل عمل وفى كل مكان، ولاستطعنا أن نتحدث عن مظاهرها فيما هو أخطر من الأعمال، وأقرب الأمثلة هو عدم التناسق بين سياسة الرى والصرف وبين سياسة الشئون الصحية فى البلاد إذ أن الأمراض المتوطنة قد سارت فى أثر الرى الدائم ولم يبد أى تعاون بين المشرفين على الرى وبين المشرفين على الصحة للحيلولة دون هذا الأثر الملازم. ومثال آخر فى انعدام التناسق بين أعمال الرى والصرف وأثرهما فى التربة وبين أعمال الانتاج الزراعى فقد تبين أن سبق أعمال الرى لأعمال الصرف كان سببا فى تشبع التربة بالمياه الجوفية وتناقص غلتها، ولم يبد إلى الآن مايدل على التعاون بين الفنيين فى الرى والصرف وبين الفنيين فى الزراعة والإكثار لمقاومة هذا الأثر الخطير.

ولا نريد أن نمضى فى تعديد النماذج فذلك شىء يطول شرحه، فنكتفى بمعالجة هذه الحال ونجمل فى طريقة العلاج فنحصرها فى أمرين اثنين:

الأول: وضع سياسة ثابتة لفترة من الزمان كمشروع السنوات الخمس الذى أخذت به أمم كثيرة بحيث يشمل حاجة البلاد كلها فى خلال هذه السنوات. وبحيث تشترك فى تنسيقه النهائى هيئة مؤلفة من جميع الوزارات وجميع الخبراء الخارجيين، فلا تقع المفارقات العجيبة بين الأعمال العامة المختلفة.

الثانى: أن نرتفع فى تنفيذ هذا المشروع عن الروح الحزبية فلا يهدم كل حزب ما بدأه الحزب الآخر، فالوطن باق والأحزاب فانية، وعلى كل من يتولى الحكم أن يحسن الظن بمن سبقه وبمن سيتلوه فالجميع مصريون ومصر خالدة وهم راحلون.

على جمال الدين